

بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

السكرتير الثاني/ فهد محمد إسماعيل حجي

أمام

اللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية والثقافية)

الدورة الـ 71 للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند {64} تعزيز حقوق الطفل وحمايتها:

- (أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها
(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

مقر الأمم المتحدة - نيويورك
14 أكتوبر 2016

المراجعة بعد الالقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيدة الرئيسة،،

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون على التقارير التي قدمها في إطار هذا البند، ونعرب في هذا المناسبة عن اعتزازنا بأن اتفاقية حقوق الطفل تعتبر أكبر صك من صكوك حقوق الإنسان من حيث عدد التصديقات. إلا أنه مع ذلك، ما زالت هناك خطوات وتدابير عديدة يجب إتخاذها لحماية الطفل في ظل التحديات والمستجدات الذي نشهدها في عالمنا اليوم.

إننا نشاطر الأمين العام قلقه في تقاريره حيال تنامي ظواهر جديدة تؤذي الطفل في عالمنا الحديث، خاصة ما تشكله وسائل التواصل الحديثة والانترنت من منبر لترويج التطرف والفكر العنيف والإستغلال الجنسي، جميعها قضايا ملحة يجب معالجتها في عصرنا الرقمي.

السيدة الرئيسة،،

نود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال لخلق شراكات وطنية وإقليمية ودولية تهدف إلى حشد الدعم لحماية الأطفال، وقلقنا تجاه ما جاء في تقريرها من حقائق مروعة، كتعرض ما لا يقل عن مليار طفل من السن الثانية إلى السابعة عشر من العمر لشكل من أشكال العنف على مدى العام الماضي، فضلاً عن تزايد الإتجار بالأطفال في كثير من دول العالم.

كما نعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة من قبل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وتداولها قضايا محورية في تقريرها. وفي ذات الصدد، نشاطرها قلقنا الشديد إزاء الأثار السلبية التي تُخلفه النزاعات المسلحة على الأطفال، كالتجنيد والتطرف العنيف واستخدام واستغلال الأطفال. ونؤكد على ضرورة ما أوصت عليه بأهمية تسليط الضوء للحاجة إلى إعطاء الموارد الكافية للتعليم في حالات الطوارئ خلال أوقات النزاع المسلح وتقديم الدعم الشامل للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة خلال الصراع. ولا يفوتني في هذا الصدد الإشارة إلى مرور عشرين عام على تقرير غراسا ماشيل إلى الجمعية العامة حول الأطفال والنزاع المسلح، والذي كان حافز على العمل من أجل تحسين حماية الأطفال المتضررين في النزاعات. وأمام محطات تاريخية أخرى – كمصادفة هذا العام للذكرى السنوية العاشرة لتقديم دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، والذكرى العشرين للمؤتمر العالمي الأول لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال – فنحن مطالبون أكثر من أي وقت مضى للعمل على معالجة قضية العنف ضد الأطفال، خاصة مع تنامي أشكال الاستغلال تجاه الأطفال في الصراعات نحو العالم على يد الجماعات المسلحة من غير الدول. ولعله من المهم التذكير بأن أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 تضمنت هدفاً واضحاً لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال والمتمثلة في الغاية 16.2 وهو الأمر الذي ينبغي من جميع دولنا العمل على تنفيذه.

السيدة الرئيسة،،،

نص دستور دولة الكويت في مادته التاسعة بأن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة"، كما نص في مادته العاشرة بأن "ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي"، فضلاً عن المادة الثالثة عشر بأن "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه". وانطلاقاً من تلك المبادئ الدستورية وفي سبيل تعزيزها، إضافة إلى التزاماتها الدولية الواردة في المعاهدات والاتفاقيات التي انضمت إليها والتي من أبرزها الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين الملحقين بها، شرعت دولة الكويت عدد من القوانين الوطنية تعنى بالأسرة بشكل عام وبالطفل بشكل خاص. ففي عام 2015، تم إنشاء محكمة الأسرة الصادر بقانون رقم 12 لعام 2015، والذي شمل على سبعة عشر مادة تهدف إلى معالجة وتسوية قضايا ونزاعات الأسرة، وعدم تأثر أفراد الأسرة من تلك المنازعات، خاصة الأطفال. كما تم تشريع قانون رقم 21 لعام 2015 بشأن حقوق الطفل والمكون من سبعة وتسعين مادة، وهو قانون شامل يكفل للطفل الحق في الحياة والتعليم والصحة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة وفي والتمتع بمختلف التدابير الوقائية وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية، فضلاً عن حمايته من أي نوع من أنواع التمييز بين الأطفال. كما نص القانون على حق الطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة في الحصول على المعلومات التي تمكنه من تكوين هذه الآراء والتعبير عنها.

السيدة الرئيسة،،،

لا يمكن التطرق إلى قضية كالأطفال وحمايتهم دون الإشارة إلى ما يعانيه **الطفل الفلسطيني** في الأراضي المحتلة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، ونعرب في هذا الصدد عن قلقنا البالغ من الأوضاع المعيشية المتدهورة وتفاقم شعور العزلة واليأس والحرمان التي يعاني منها الأطفال الفلسطينيون بسبب الاحتلال. وإستمراراً لنهج دولة الكويت الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني، فإن دولة الكويت بصدد استضافة مؤتمراً لتسليط الضوء على معاناة **الطفل الفلسطيني** بسبب ممارسات قوة الاحتلال وانتهاكاته للاتفاقيات والأعراف الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

السيدة الرئيسة،،،

في الختام، يؤكد وفد بلادي على حرص دولة الكويت للعمل على تعزيز حقوق الطفل وستعمل من أجل حمايته، كما نجدد الدعم لكافة الجهود والمسعاعي التي تبذلها الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل إيجاد عالم أفضل لأطفالنا، مثنين تضمين غاية واضحة لحماية الأطفال من كافة أشكال العنف ضمن أجندة التنمية المستدامة 2030، والتي تعتبر خارطة طريق من أجل نماء وازدهار أوطاننا.

وشكراً السيدة الرئيسة،،،